البحث العلمي ودوره في التنمية الاقتصادية

ووجهة نظر الإسلام

مقدمه :

كثر الحديث عن الاقتصاد الإسلامي في العصر الحاضر واهمية دوره في منع حدوث الازمات الاقتصادية، من خلال تشريعاته التي تحث على التنمية ولاستثمار الامن ودلك بإغلاقه كافة الابواب التي تقود إلى تعطيل الجهد البشري كعامل رئيس من عوامل التنمية وتحريمه توليد النقود، وتفريقه بين تنمية الملك وتنمية المال، حيث ضبط تنمية الملك بعقود وشروط وقيود شرعية، واطلق يد الإنسان وفكره للإبداع وابتكار الوسائل والاساليب التي ينمي الإنسان به المال، سواء اكانت التنمية زراعية ام صناعية ام تسويقية ام تاهيلية للكوادر البشرية.

إن غالبية المهتمين بالاقتصاد في عصرنا الحاضر وقعوا في خلط لا يستقيم معه بحث علمي، ولا يؤتي اكله المرجوة منه، وهدا الخلط إنما هو خلط بين مفهومي علم الاقتصاد والنظام الاقتصادي، مع ان البون بينهما شاسع وان الابحاث العلمية في علم الاقتصاد غير الابحاث العلمية في النظام الاقتصادي.

فعلم الاقتصاد يبحث في إنتاج المال وتكثيره وتحسينه والنظام الاقتصادي يبحث في حيازة المال وتوسيع دائرة الحيازة وضبط التصرف بالمال وإنفاقه والسعي لإيجاد التوازن الاقتصادي الذي يقضي به على جيوب الفقر والطبقية.

وهذا راجع إلى سوء فهم المشكلة الاقتصادية حيث ارجعوا هذه المشكلة إلى الندرة النسبية للسلع والخدمات مقابل حاجات بشرية غير محددة، فتراكم الخطا وامتد إلى العلاج حيث حصروا العلاج بزيادة الإنتاج وحجم الدخل الاهلي وتنظيم النسل بل تحديده، فازداد بهذا العلاج الفقراء فقرا والاغنياء غنىً، ولم يفرقوا بين نظرتهم هذه والتي تتحكم بها وجهة نظر مالتوس والتي بنى اصحاب المذهب الحر نظرتهم إلى المشكلة الاقتصادية وعلاجها عليها وبين نظرة الإسلام إلى ان الموارد الاقتصادية



التي خلقها الله في الارض كافية للاحياء والاموات إلى قيام الساعة، وان المشكلة تكمن في سوء توزيع الثروة وتعطيل تنمية المال وتنمية الملك بنوعيها ومجاليها.

إن الابحاث العلمية في الاقتصاد الإسلامي يجب ان تكون ضمن مجالين مختلفين يخدم بعضهما بعضا، فتنمية المال من اختصاص علماء الاقتصاد، وتنمية الملك من اختصاص الفقهاء وعلماء الشريعة في الإسلام.

إلا ان طريقة بحث كل منهما تختلف عن الاخر، فعلم الاقتصاد من العلوم التجريبية فهو يبحث في الوسائل والاساليب التي تنمي الثروة وتحسنها، وهذا ليس حكرا على احد من العالمين فهو علم عالمي، واما النظام فهو مجموعة احكام وتشريعات تنظم حيازة الثروة والتصرف بها وتنميتها وهذا منبثق عن وجهة نظر الإنسان عن الحياة، فهو خاص بكل امة لها ايدولوجية.

<u>مشكله الدراسه:</u>

بالرغم من الابحاث الاقتصاديه العالمية الكثيرة جدا إلا ان الباحتين خلطوا بين العلم التجريبي والانظمه، ولم يفرق بين الاثنين إلا الإسلام وهذا لم يكن موضع اتفاق بين الباحثين، لان الذين انبروا إلى البحث في الاقتصاد الإسلامي اقاموا ابحاثهم على الاقتصاد الراسمالي الذي لم يذهب إلى التفريق، وبذلك مشكلة البحث حول الإجابة على التساؤلات التالية:

السؤال الاول: هل علم الاقتصاد هو ذاته النظام الاقتصادي؟

السؤال الثاني: هل تنمية المال هي عينها تنمية الملك والحيازة؟

السؤال الثالث: هل منهج البحث في المجالين واحد ام مختلف؟

للإجابة على التساؤلات المذكورة قام الباحث بإعداد هده الدراسة والتي تشتمل على الاتي:

مقدمه: وتشتمل على اهمية الموضوع وسبب اختياره.

المبحث الاول: ويشتمل على الفرق بين علم الاقتصاد والنظام الاقتصادي ومنهج البحث العلمي في العلمين المذكورين.



المبحث الثاني: الفرق بين تنمية المال والثروة وتنمية الملك ومنهج العلماء في بحث المجالين.

النتائج والتوصيات

الفهارس

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين